مخاوف خوض "السعودية" في رياضة سباق السيارات

كتبت صحيفة "ذا انجولوس تايمز" مقالاً تتحدث فيه عن الأمور التي صعدت "السعودية" عبرها في مجال الاستقطاب الرياضي.

تحت عنوان "بفضل صناديق النفط والفورمولا 1، تشق المملكة العربية السعودية طريقها إلى ملاعب الرياضة المقدسة" تختصر الصحيفة مقومات البلاد في هذا المجال؛ المعتمدة على أموال النفط.

وتقول الصحيفة أن "السعودية" تحاول فرض نفسها ك "موطن للأحداث الرياضية". "وبدعم من أموال شركة النفط العملاقة أرامكو المملوكة للدولة والوقف الضخم لصندوق الاستثمارات العامة التابع لها، شق النظام الملكي الاستبدادي طريقه في غضون سنوات قليلة فقط إلى أكثر الملاعب الرياضية قداسة في العالم".

وتتابع "في كرة القدم، أغدقت أنديتها المحلية بمئات الملايين من الدولارات، وجذبت اللاعبين النجوم إلى دوريها، ونجحت في الضغط من أجل استضافة كأس العالم 2034. لقد هزت محاولتها لإنشاء بطولة غولف

منافسة PGA اللطيفة بما يكفي لإجبارها على الانضمام إلى اتحاد متردد. التنس، والملاكمة، والكريكيت، والمصارعة المحترفة، وحتى الرياضات الإلكترونية – جميعها اهتزت بسبب الحجم الهائل للاستثمارات التي تمارسها المملكة لتحويل نفسها إلى قوة رياضية وترفيهية".

وتلفت إلى أن "السعودية" بذلت مالاً في رياضة الفورمولا ٢ تفوقت فيه على كلّ من الامارات والبحرين وقطر، التي استضافت بدورها سباقات الفورمولا وان.

وفي سياق استخدام قوتها المالية حصراً لجذب الالعاب، "قامت شركة أرامكو، شركة النفط الرائدة في المملكة، بضخ الأموال في الفريق، في حين زاد صندوق الاستثمارات العامة السعودي حصته في شركة تصنيع السيارات أستون مارتن إلى أكثر من 20٪. اعتباراً من يناير، أصبحت أرامكو الراعي الرسمي الحصري وتم التوقيع عليها كشريك استراتيجي حتى عام 2028. وتكثر الشائعات بأن أرامكو قد تحاول شراء الفريق بالكامل".

وتمت هذه الشاركة بعد أقل من عامين من قيامها)السعودية(بقتل وتقطيع أوصال كاتب عمود سعودي في صحيفة واشنطن بوست ومنتقد للنظام الملكي، حيث دخلت شركة F1 وشركة النفط الرائدة في المملكة في صفقة شراكة مدتها 10 سنوات.

ويقول المنتقدون إن الاستثمارات الضخمة ما هي إلا محاولة لـ "غسل الملابس بالرياضة"، محسوبة لصرف الانتباه عن سجل حقوق الإنسان السيئ - السجن والعنف ضد المعلقين والناشطين، وحظر السفر، وقوانين وصاية الذكور على النساء.

ويُعتقد أن الصفقة – بين ارامكو والفورمولا ١-، التي بدأت في عام 2020، كلفت السعوديين حوالي 45 مليون دولار سنوياً. يهمس البعض أنها مسألة وقت فقط قبل أن تتقدم "السعودية" بعروض للحصول على امتياز سلسلة السباق ككل، والتي اشترتها شركة Corp Media Liberty مقابل 4.6 مليار دولار في عام 2017 والتي ارتفع تقييمها منذ ذلك الحين عدة مرات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حلبة سباق بقيمة نصف مليار دولار قيد الإنشاء في مدينة القدية، وهو "مشروع ضخم بالقرب من العاصمة الرياض، يهدف إلى أن يكون جزءاً من المدينة ومنطقة سياحية ورياضية وترفيهية".

وفيما يبدو أن "السعودية" تستثمر بأحد أكثر الرياضات تكلفة من حيث التجهيز، تنوّه الصحفية إلى أن "سباق السيارات الواحد يتطلب بنية تحتية واستثمارات كبيرة. قد يكون بدء سلسلة من الأطفال في الكارتينج - البوابة إلى سباقات الحلبات - مكلفًا للغاية؛ ومع الصعود إلى الرتب إلى الطبقات الأعلى ستحصل على 80 ألف دولار للسباق".

تلفت إلى أن ليس الجميع على اقتناع بأن خطط المنطقة لتعزيز حسن نواياها في مجال السباقات هي أمر جيد.

فقد كان هناك "تذمر حول كيفية تغيير ضخ الأموال الخليجية في الفورمولا ″1، تتابع "إن استضافة السباق أمر مرموق وبطاقة دعوة للدول، لكن الرسوم المرتفعة - تدفع المملكة العربية السعودية ما يقدر بنحو 55 مليون دولار مقابل هذا الشرف - تعني أن الحلبات ذات الطوابق في أوروبا (حيث يقيم معظم المشجعين المتعصبين) يجب أن تتنافس بطرق لم يسبق لها مثيل. لم يحدث ذلك من قبل، وبدون خزائن الدولة النفطية التي تدعمهم."

إلى جانب ذلك هناك "تشكيك في أن تكون المملكة العربية السعودية تستفيد من نفوذها على مسؤولي الفورمولا 1 لحملهم على الضغط على الحكومات لإضعاف التشريعات التي تحد من استخدام محركات الاحتراق الداخلي والوقود الأحفوري".

وفي سردها للواقع الذي يكمن خلف هذه الصورة البرّاقة، تقول: هناك اتهامات بتبييض الرياضة، حيث تحاول الدول الغنية غير الديمقراطية جذب المزيد من الأحداث الرياضية إلى الخليج.

فخلال بطولة كأس العالم الأخيرة لكرة القدم، اتُهمت قطر المضيفة، والتي اشترت بالفعل فريق باريس سان جيرمان الفرنسي، بمحاولة غسل سمعتها القمعية. ومع ذلك، أصبح سجل حقوق الإنسان وحقوق العمال في النظام الملكي في دائرة الضوء.

وقد أثارت جهود "السعودية" في كرة القدم والفورمولا 1 والجولف، من بين رياضات أخرى، انتقادات مماثلة مع استمرار تدفق الأموال السعودية.

وقال ستانيس إلسبورغ، الباحث الدنماركي في مبادرة "العب اللعبة"، وهي مبادرة لتعزيز الديمقراطية والشفافية في الرياضة الدولية: "يستخدم قادة هذه الدول الاستبدادية الرياضة بشكل استراتيجي،

ويستفيدون من الأحداث الكبرى مثل الفورمولا 1 للعمل خارج المسرح السياسي التقليدي".

يختم إلسبورغ بالقول "على الرغم من أن التغييرات الفورية قد تكون طفيفة، إلا أن الملكية طويلة المدى من قبل دولة استبدادية تشكل تهديدات كبيرة لنزاهة الرياضة وتؤدي إلى تضارب المصالح".